تمام المشترك بينهما وبين شيء آخر يكون فصلا
وذلك لان احد الامرين لازم على ذلك
التقدير وهو ان ذلك الجزء اما ان لا يكون
مشتركا اصلا بين الماهية ونوع آخر او يكون
بعضا من تمام المشترك مساويا له
وايا ما كان يكون فصلا اما لزوم احد الامرين
فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك فاما
ان لا يكون مشتركا اصلا وهو الامر الاول
او يكون مشتركا ولا يكون تمام المشترك
بل بعضه وهو الامر الثاني فذلك البعض
اما ان يكون مباينا لتمام المشترك او اخص
منه او اعم منه او مساويا له لا جائز ان يكون
مباينا له لان الكلام في الاجزاء المحمولة ومن
المحال ان يكون المحمول على شيء مباينا له والاخص
لوجود الاعم بدون الاخص فيلزم وجود
الكل بدون الجزء وهو تمام المتنازع وانه محال ولا اعم لان بعض
تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر
لو كان اعم من تمام المشترك لكان موجودا
في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقا

لمعنى

لمعنى العموم فيكون مشتركا بين الماهية
وذلك النوع الذي هو باز تمام المشترك لوجوده
فيهما فاما ان يكون تمام المشترك بينهما
وهو محال لان المقدر ان الجزء ليس تمام
المشترك بين الماهية وبين نوع ما من
الانواع واما ان لا يكون تمام المشترك بل بعضا
منه فيكون للماهية تمام المشترك احد مما
تمام المشترك بين الماهية والنوع الذي
بازائها والثاني تمام المشترك بينهما وبين النوع الثاني
الذي بازائها تمام المشترك الاول وحينئذ
لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية
والنوع الثاني اعم منه لكان موجودا في
نوع آخر بدون تمام المشترك الثاني فيكون
مشتركا بين الماهية وذلك النوع الثالث
الذي بازاء تمام المشترك الثاني وليس تمام
المشترك بينهما بل بعضه فيحصل تمام مشترك
ثالث وهلم جرا فاما ان يوجد تمام المشتركات
الى غير النهاية او ينتهي الى بعض تمام المشترك
مساويه والاول محال والا لتركبت الماهية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)